

ولم يجد خصوم أبي حنيفة من السياسيين والقضاة عيبا يسوئون به سمعته سوى أن يفتروا عليه بإعراضه عن السنة وإحلال الرأي محلها .

وقد دافع الإمام عن نفسه، ورد على ادعاءات خصومه القدماء ردوداً مفحمة سجلتها الرواية الأمانة بكل إخلاص وصدق، قال الإمام رحمه الله :

« كذب والله وافترى علينا من يقول : إننا نقدم القياس - يعنى الرأى - على النص - يعنى الحديث - وهل يُحتاج بعد النص إلى قياس ؟ (ينظر الميزان للشعرانى : ٥١) .

وقال : « نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر فى دليل المسألة من الكتاب والسنة، أو أقضية الصحابة . فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مسكوتاً عنه على منطوق به » (نفس المصدر السابق) هذا كلام إمام يقدر السنة حق قدرها، ويجعلها تالية للقرآن فى الاستدلال، وإن ادعى خصومه عليه وأكثروا وكان يقول : « إنا نأخذ أولاً بكتاب الله، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا قسنا حكماً على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى » .

وكان يقول : « ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، بأبى وأمى - أى أفدى رسول الله بأبى وأمى - وليس لنا مخالفته . وما جاء عن أصحابه تخيرنا . وما جاء عن غيرهم - يعنى التابعين - فهم رجال ونحن رجال » .

وفى رواية أخرى : « زاحمناهم » يعنى : لنا حق إبداء الرأى فى المسألة معهم . إذن، فما الذى يريده منكر السنة من الإمام أبى حنيفة حتى يقلعوا عن الافتراء عليه، ويعرضوا عن اتخاذه منبع شبهة للطعن فى سنة خاتم الأنبياء والمرسلين ؟!

إن الإمام أبى حنيفة لم يختلف عن بقية الأئمة الكبار أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة .